

قواعد جديدة للفرز السياسي في مصر

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

مع أن الركود يسود الحياة الحزبية في مصر، غير أن المواطن الحزبي لن يُعدّ متابعة تراشقات وتجاذبات عدة على مواقع التواصل الاجتماعي كسبيل للحوار والشجار والتعبير عن مواقف بلا سقف محدد. قد يتخذ ذلك شكل التناول والتعسف، أو المناورة والالتفاف. وفي الحالتين يمكن استشفاف الأرض السياسية التي يقف عليها الشخص وأهدافه القريبة والبعيدة.

هناك نماذج كثيرة للجدل الصحي والعقيم. بعضها يبدو منظما ويدور في فلك حلقات معقدة من اللجان الإلكترونية، كما تسمى في مصر. وبعضها يمضي في طريق فردي أو عشوائي لمجرد التفنيس عما يعتقد صاحب الرأي أو الموقف أنه الصواب، وبالتالي يجب أن يقاتل للدفاع عنه، باعتباره مسألة مبدئية.

لم يعد المرود قاصرا على المخترطين في الجدل والنقاش مباشرة، بل تجاوز حدودهم إلى قطاع عريض من المترجمين، بعد أن تحولت صفحات شخصيات مرموقة إلى منتديات أو "هايد بارك"، يدلي فيها الأصدقاء والمقربون والمهتمون والطفلون بدلوهم، حتى جذبت العديد من المتابعين الذين وجدوا ملاذات إعلامية آمنة وقلقة أيضا في الأفكار التي تحملها حمل قصيرة وطويلة (بوستات) للحصول على معلومات عن حركة الرأي العام المؤيد والمعارض، الغاضب والصامت.

تخضع بعض الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي لمناجاة شوقين من جهات مختلفة. وياتت

بوصلة معرفة ميول النخبة حيال عدد من القضايا الحيوية. ما جعل كتابا يتخذون من صفحاتهم الشخصية منبرا بديلا عن عمد لبث رسائل بعينها؛ متفائلة ومحبطة، بيضاء وسوداء. لأنها تضحمت وتحولت إلى ما يشبه المرشد لشريحة كبيرة من المتابعين. جاءت فكرة هذا المقال أصلا من رحم جملة كتبها على صفحته فيسبوك السبت، الدكتور مصطفى كامل السيد أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، عبر فيها عن تعزيبته في وفاة كل من عبدالله نجل الرئيس الإخواني الراحل محمد مرسي، ووالدة القيادي الإخواني محمد البلتاجي المحبوس على ذمة جرائم إرهابية، التي وافتها المنية مؤخرا.

امتدح البعض "البوست" كنوع من الجمالة الرمزية والمساندة المعنوية للجماعة وإثبات الحضور. وهاجمه كثيرون ووجدوا أنه يحمل جملة من المعاني السياسية في توقيت بالغ الحساسية، وأفضى للبحث في نوايا كاتبه والمقصود منه، بعيدا عن فكرة الاستقلال التي يحاول صاحبها ترسيخها دوما.

يبدو أن مصطفى السيد أراد جس نبض متابعي صفحته وتقسيم الوانهم السياسية، أو فاض به الكيل من المشهد العام وعبر بتلقائية عما يجيش في صدره. ومهما كان غرضه فهو لاسم واحدة من القضايا المثيرة في مصر. ظهرت تجلياتها عقب وفاة مرسي، حيث نصب مؤيدوه ماتما فسبحا على صفحات التواصل. الأمر الذي هاجمه معارضو الإخوان بضراوة ما أدى إلى فتنة بين من كانوا يعتقدون أنهم أصدقاء في العالمين الافتراضي والحقيقي، وجرى فرز عميق على أساس النوايا

والتفسيرات والتاويلات. كان رد الدكتور طه عبد العليم، الكاتب بجريدة الأهرام، واضحا وصادما في هذا السياق. حيث تسأل "هل الصراع ضد الفاشية والتكفيرية والإرهابية ومشروعها إقامة دولة الفقهاء وهدم دولة المواطنة.. مجرد خلاف سياسي"، ردا على قول السيد "التقاليد المصرية العريقة، هي أن الخلافات السياسية تتوارى أمام فقدان الأحياء".

حفلت الصفحة براء متباينة عبرت عن عمق الانقسام السياسي في مصر. وتجد هذه النوعية من الصفحات فضاء رحبا للرشق والتكليل وتصفية الحسابات. ويصل التمادي حد الوصف بالعمالة والتخوين لمجرد التعبير عن موقف مختلف في التأييد والرفض.

يضع بعض الكتاب على صفحاتهم الآن شعارات من قبيل "ممنوع الريح والسب"، "رجاء الحديث بموضوعية"، "الصفحة ضد الكلمات البذيئة"، "ممنوع تعليقات الكلاب والإخوان"، "رجاء عدم اقتراب الفلول"، وما إلى ذلك من صفات تكشف عن الهوية السياسية لأصحابها. لست معنيا بالدور النشط والمنظم الذي تلعبه اللجان أو الميليشيات الإلكترونية، لكن معنى بحالة السيد عبد العليم لأنها كاشفة عن اتساع نطاق الاحتقان. فهما ينتميان تاريخيا إلى معسكر اليسار الفخفاض والمثير في مصر، ومع ذلك تفرقت بهما السبل. هناك العديد من الأسماء على غرارهما تناهض الإخوان أيديولوجيا، وتتعاطف أحيانا معهم إنسانيا بذرائع مختلفة وتندثر وراء عبارات براقة، وهي إشكالية لا تخلو من روافد وخلفيات سياسية قديمة. هنا يدور التماس كبير بين السياسي والإنساني. فتمة من يرون انتفاء الفواصل بينهما عندما يتعلق الأمر

بالثواب الوطنية، مثل طه عبد العليم، وثمة من يطالبون بضرورة الفصل بين الجانبين، مثل مصطفى السيد. وربما يمتلك كل طرف وجهة نظر تؤيد رؤيته، لكن خصوصية الحالة المصرية أدت إلى بالمرتكزات التي يقف عليها دون اعتداد كبير باهترازها وعدم تماسكها سياسيا. تكمن المشكلة في النتائج التي تؤدي إلى التعاطف الإنساني مع الإخوان في حالات الوفاة والإشتباك المسلح، حيث تأخذها اللجان التابعة للجماعة كنزيرة على أنها تعبير عن رفض خفي لتوجهات وسياسات الحكومة المصرية أو دليل على الإفراط في العنف. وتزداد أهمية المؤازرة الإنسانية عندما تأتي من أستاذ مرموق مثل مصطفى كامل السيد، له آراء رافضة للإخوان كجماعة عقائدية ارتكبت أخطاء فادحة.

يلغ التفنيس في الدفاتر والنوايا السياسية مداه عندما يتم تصنف الكتاب والإعلاميين على أساس مكان العمل. فمن علقوا على رد عبد العليم تركوا أسئلة المهمة والمضمون الدقيق الذي تنطوي عليه، وتوقفوا عند عمله الطويل في مؤسسة الأهرام الرسمية كوسيلة للتشكيك في المنطق الذي ساقه في الاختلاف مع السيد، الذي كان ممن يكتبون في الجريدة العريقة حتى وقت قريب.

اندخل الإخوان في السياسة والإعلام الكثير من المفردات السليمة على المشهد المصري. ولم تعد الساحة فارغة ومفتوحة أمامهم، فقد تمخض الإسراف عن قصص في الخطاب القاتم ونشر الأخبار والتعليقات الكاذبة وتأويلها إلى إيجاد خطاب مقابل يوقوه ويقسوه، خاص بدحض الأباطيل والشائعات. يرمي الإخوان من وراء ذلك إلى خلق



عناصر من اليسار إليهم ولو من الباب الإنساني. تسبب التركيز على ما كتبه مصطفى كامل السيد، سلبا أو إيجابا، في مزيد من الفرز على أساس مدى الاقتراب من الابتعاد عن خطاب الإخوان. وهي المهمة التي من المرجح أن تغذي قواعدها التحزبية الجماعة الأيام المقبلة لتعود إلى الأضواء السياسية وتعويض ما فقدته حركيا، بعد أن أجهضت الأجهزة الأمنية غالبية المخططات، وتصادت الحديث عن انفضاض فئات شبابية كثيرة عنها.

بليلة سياسية تقود إلى خلخلة مجتمعية متدرجة، قد تضعف برأيهم في النهاية من دور المقومات الرئيسية التي يرتكز عليها النظام المصري. ويهتّم التنظيم كثيرا بالأسماء التي لها صداقية وسط النخبة الثقافية، ويحاول إعادة إنتاج أفكار حسالة أوجه بصورة تصب في صالحه، بعد أن صرفت قياداته النظر عن وضع توقيينات محددة للقيام بأدوار سياسية مباشرة في الداخل وفشلت تحركاتهم من خلال أذرعهم الأمنية، ويعولون في هذه المسألة على اقتراب

تواطؤ المعارضة البريطانية

فقط، وإنما من الضفة الأوروبية التي قد يخرج من قاداتها من يقول إن السبيل قد بلغ الزبني وحان الوقت لتحرر التكتل من عصابة "بريكست" دون اتفاق مع لندن.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدباني

كرم نعمة

حذام خريف

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة اليعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.ukwww.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

هناك من يبرر كل ذلك بأن تداعيات الخروج لم تكن واضحة. هل الجهل بالتداعيات يبرر إسقاط احتمال الخروج دون اتفاق، وكان الديمقراطية هي أن يقول الشعب ما يريد ولكن يحق للقادة أن يفعلوا ما يريدون.

لا أدري لماذا يتعامل حزب العمال مع نتائج استفتاء 2016 وكأنها خطأ شعبي، أو أن البريطانيين لا يحق لهم حسم قضايا كبرى على مستوى العلاقة مع الاتحاد الأوروبي. هل هي ديمقراطية منقوصة مثل التي يعيشها العرب في دولهم، أم أن هذا هو الوجه الحقيقي للديمقراطية في الغرب ولا يظهر إلا في حالات نادرة. استغل حزب العمال "البريكست" للعودة إلى المشهد السياسي بذات الانتهازية التي استخدمها جونسون للوصول إلى رئاسة الوزراء. ثلاث سنوات والحزب يُقتل محاولات حكومة المحافظين للاتفاق مع بروكسل ويديعي أنه الوحيد الذي يمتلك الوصفة السحرية للخروج "العادل".

يكمل حزب العمال مع جونسون ما بدأه مع ماي، وربما يدفعه للاستقالة كما أوصل ماي إلى ذلك. هو انتصار يسجل لهم سياسيا وليس وطنيا، فمحددات الحزب في ملف الخروج رُسمت للوصول إلى السلطة، وليس لحماية البريطانيين من تداعيات "خطاهم" في قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي.

أطبق العمال الخناق على جونسون، لم يعد أمامه سوى الانتخابات المبكرة قبل موعد تأجيل الخروج وفق قانون حظر الاتفاق الذي أقره مجلس العموم. جونسون يقول إن الشعب البريطاني يجب أن يختار بينه وبين كوريين لتمثيله في القمة الأوروبية المقبلة، وبالتالي يختار بين البقاء أو الخروج.

على ضفة المعارضة يرفض العمال الخوض في الانتخابات قبل موعد تأجيل الخروج. مقارنة تبدو مفهومة إذا قرأت في سياق دفع رئيس الوزراء إلى الاستقالة أو الثقة المطلقة بأنه سيذهب صاغرا إلى بروكسل لطلب تمديد الخروج، لكن جونسون لا يزال ينفخ الخبارين.

التفسير الثاني لرفض العمال للانتخابات العامة قبل موعد الخروج نهاية أكتوبر المقبل، هو خشيتهم من عودة جونسون إلى السلطة باكثريّة تقوض خططهم للعودة إلى الواجهة بعد انتظار دام عشر سنوات.

ثمة متسع من الوقت قبل تطبيق قانون حظر الخروج دون اتفاق، مفاجات كثيرة قد تشهدا المملكة المتحدة إلى ذلك الحين، ليس من أحزابها المتصارعة

مصداقية سردها. قانون حظر طلاق لندن وبروكسل دون اتفاق احتفل به الأوروبيون الذين ساهموا بصياغته حسب تسريبات صحافية، ثمة من يقول إن النواب الذين قدموا مشروع القانون ناقشوا صياغته مع الأوروبيين قبل طرحه. ربما لم تتواطأ المعارضة مع الأوروبيين بهذه الصيغة التخوينية، ولكنها جنتهم إعادة التفاوض مع لندن بشأن اتفاق جديد للخروج. لم يعد يخشى الأوروبيون تداعيات الخروج الصلب للمملكة المتحدة، وبالتالي لا ضرورة للتفاوض مع البريطانيين على اتفاق جديد بدل ذلك الذي تক্রما به على تيريزا ماي.

ثمة تواطؤ آخر للمعارضة مع الأوروبيين، في تواصل تخويف البريطانيين من الخروج دون اتفاق، بذات اللغة التي تستخدمها بروكسل لتحذير البريطانيين من الخروج. هذه اللغة تخدم غرضا واحدا هو أن تجعل بروكسل من لندن عبء لكل دولة في التكتل تفكر بمغادرته.

ليس هذا فقط، فالمعارضة العمالية التي صوت الكثير من أعضائها وانتصارها للخروج عام 2016، لم تسال حكومة المحافظين السابقة طوال ثلاث سنوات عن خططها لمغادرة الاتحاد دون اتفاق. لم يظهر هذا الخيار في خطابات المعارضة وكأنه لن يحدث، ومن أكثر من الأوروبيين يريد لهذا الخيار أن يختفي. ألا يسجل على حزب العمال تغير مواقفه إزاء الخروج؟ لماذا لا يدان العمال بانتهاك الديمقراطية التي جاءت بنتائج استفتاء عام 2016؛ لماذا يحاكم العمال المحافظين بتهمة انتهاك الديمقراطية في تعليق البرلمان، ويتناسون أن تجاهل خيار الخروج دون اتفاق يمثل انتهاكا لذات الديمقراطية التي يبكون عليها؟

بهاء العوام
صحافي سوري

لا يزال رئيس الحكومة البريطانية بوريس جونسون يتعهد بعدم الذهاب إلى بروكسل طالبا تأجيل موعد خروج لندن من الاتحاد الأوروبي. مشكوك في قدرته على تنفيذ تعهده هذا بعد قانون حظر الخروج دون اتفاق الذي أقره البرلمان، ولكن في بلاد تخلو من الدستور وتتجدد تشريعاتها وفقا للأزمة البريطانية كما يروها رافضو طلاق لندن وبروكسل، تقول إن الحكومة خسرت أمام البرلمان، بسبب عجزه تناسبت أنه مصدر الديمقراطية التي تتباهى بها المملكة المتحدة. القضاء قال إن تعليق جونسون للبرلمان لم يكن مخالفا للقانون، ولكن حكم القضاء لم يحم جونسون من غضب المعارضة. أُنسح حزب العمال بقيادة جيريمي كوربين، قرار تعليق البرلمان من نعمة إلى نقمة بالنسبة لجونسون. وحذ صفوف المعارضة واستقطب النواب المحافظين المؤيدين للبقاء، فحصل على تكتل برلماني يسمح له بتعديل قانون يمنع الحكومة من الخروج دون اتفاق من الاتحاد الأوروبي. العمال يقولون إن الخروج دون اتفاق يجز كوارث لا تحتمل، لذلك هم يحمون البلاد من حماقة جونسون الذي يلهث وراء السلطة بأي ثمن. فهو يريد تنفيذ الخروج من أجل الترشح للانتخابات العامة المقبلة، وتقديم نفسه بصورة البطل الذي نفذ رغبة البريطانيين التي حملتها نتائج استفتاء عام 2016. هنا تنتهي رواية حزب العمال ولكن للقصة بقية تخلق تساؤلات حول الواقع الحقيقي.

تطم الدوحة بما ينفيه الواقع

فاروق يوسف
كاتب عراقي

بالمعنى المرء لو أن دولة قطر تستعيد وضعها الطبيعي ضمن محيطها العربي، وتتخلص من العبء النفسي الذي شكل عنصر ضغط عليها عبر الستينين الماضية.

تلك أمنية تنطوي على شرط إنساني لا يمكن تحقيقه إلا بأساليب سياسية. وهو ما يجعل الإنسان رهن سياسات صارت محل التباس، كان من الصعب القفز عليها في ظل ما تشهده المنطقة من وقائع خطيرة. فالأزمة القطرية لم تكن من صنع الآخرين. وهي ليست وليدة اللحظة التي أعلنت فيها العربية الأربعة (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر) عن نيتها أن يتراجع النظام القطري عن سياساته التي قادت إلى قرار المقاطعة، وما ترتب عليه من عزلة لقطر وأهلها.

الأزمة القطرية تعود في حقيقتها إلى ما قبل الإعلان عنها بسنوات طويلة. فهي أزمة مسكوت عنها. ذلك لأن أحدا لم يكن يتخيل أن يكون غرام قطر بجماعة الإخوان المسلمين سيصل إلى درجة التورط في مشاريع تلك الجماعة الإرهابية، بحيث تضع دولة ثرية قليلة السكان، نفسها في خدمة تيار عقائدي ظلامي، كانت علاقته بأجهزة المخابرات الغربية موضع استهجان دائم. هل كانت قطر دولة يحكمها الإخوان منذ منتصف التسعينات؟ ذلك ما يجب عنه السعوديون بطريقة غير مباشرة.

من وجهة نظر السعوديين فإن التامر القطري بدأ بعد عام 1995. وهو ما يمكن تسميته بـ"التامر الإخواني" بالرغم من أن علاقة السعودية بالإخوان لم تكن سيئة في ذلك الوقت. غير أن الجماعة لا تقم وزنا إلا لما يخدم مصالحها في التمدد والهيمنة. وكما يبدو فإنها وجدت في قطر مجالا حيويا تتحرك من خلاله للإغارة على الدول المجاورة التي لا ترى خطرا في وجودها، غير أنها لم تكن تسمح لها بحرية الحركة كما تريد.

قطر هي الدولة الخليجية الوحيدة التي رأت نفسها في مرآة الإخوان،

